الاستثمار الأجنبي في بورصة عمان خلال العام 2017

كانون الثاني 03، 2018

أظهرت الإحصاءات الصادرة عن بورصة عمان بأن قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين والتي تمت من خلال التداول في البورصة خلال شهر كانون الأول 2017 قد بلغت (26.7) مليون دينار مشكلة ما نسبته (21.4%) من حجم التداول الكلي، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة من قبلهم لنفس الفترة (29.6) مليون دينار، وبذلك يكون صافي الاستثمار غير الأردني خلال شهر كانون الأول 2017قد انخفض بمقدار (2.9) مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع قيمته (42.8) مليون دينار لنفس الشهر من العام 2016.

كما أظهرت الإحصاءات الصادرة عن البورصة بأن قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال العام 2017 قد بلغت (994.9) مليون دينار مشكلة ما نسبته (34%) من حجم التداول الكلي، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة من قبلهم (1329.2) مليون دينار، وبذلك يكون صافي الاستثمار غير الأردني قد انخفض بمقدار (334.3) مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع قيمته (237.1) مليون دينار في العام 2016. ويعود سبب هذا الانخفاض في صافي الاستثمار بشكل رئيسي إلى قيام شركة اوجيه ميدل ايست هولدنغ اللبنانية ببيع حصتها في البنك العربي إلى مجموعة من المستثمرين الأردنيين والعرب من خلال صفقة تمت بشهر شباط من العام 2017, حيث بلغ حجم هذه الصفقة (794.4) مليون دينار.

أما من ناحية المستثمرين العرب، فقد بلغت القيمة الإجمالية لعمليات شرائهم خلال العام 2017 حوالي (638.7) مليون دينار شكلت ما نسبته (64.2%) من إجمالي قيمة شراء غير الأردنيين، في حين بلغت القيمة الإجمالية لعمليات شراء غير العرب (356.3) مليون دينار شكلت ما نسبته (35.8%) من إجمالي شراء المستثمرين غير الأردنيين. أما بالنسبة للقيمة الإجمالية لعمليات بيع العرب فقد بلغت (1177.6) مليون دينار شكلت ما نسبته (88.6%) من إجمالي قيمة عمليات بيع غير الأردنيين، في حين بلغت قيمة عمليات بيع غير العرب (151.6) مليون دينار، شكلت ما نسبته (11.4%) من إجمالي قيمة بيع غير الأردنيين.

وعليه تصبح نسبة مساهمة المستثمرين غير الأردنيين في الشركات المدرجة في البورصة في نهاية شهر كانون الأول 2017 حوالي (48.1%) من إجمالي القيمة السوقية، حيث شكلت مساهمة العرب (35.9%)، في حين شكلت مساهمة غير العرب (12.2%) من إجمالي القيمة السوقية للبورصة, أما من الناحية القطاعية، فقد بلغت النسبة للقطاع المالي (53.8%)، ولقطاع الخدمات (19.7%)، ولقطاع الصناعة (52.7%).